الحياد... عن دولة المواطنة

د. محمد مشيك

المصدر: جريدة البناء

تأسّست دولة لبنان الكبير وفقاً لمصالح طائفية معيّنة، وبعد مرور المئوية الأولى لإعلانها، كانت مسيرة حياة هذا النّظام السياسي على حياة حقوق المواطنين وطموحاتهم. العدل في لبنان نسبي بين الطوائف، وأمّا المواطنة فغير موجودة، بعد أن صدرت قوانين وتوطدت أعراف أقرّت مبدأ الطائفية السياسية التي جذورها تعود إلى زمن السلطنة العثمانية.

منذ التأسيس الفعلي للكيان اللبناني في العام 1926، دخلت حقوق المواطن في متاهات الإنتماء الطائفي، حيث إنّ الطائفية السياسية كُرّست دستورياً بموجب المادة 95 (من دستور 1926).

ومع التعديلات الدستورية لعام 1990، عُدّلت المادة 95 لتنصّ على التالي:"على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة

لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطّة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضمّ بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية".

حتّى هذه اللحظة، بالرغم من الأصوات التي تستشرق المستقبل الداعية إلى إلغاء الطائفية السياسية وتأسيس لدولة المواطنة التي يمثّلها فكر الإمام موسى الصدر، لم يلقى دولة الرئيس "نبيه بري" تجاوباً بسبب حسابات الطائفية الضيّقة لبعض الأفرقاء.

في يومنا الحاليّ نعايش مخاضاً عسيراً للكيان اللبناني، غير مشابه لمرحلة المخاض التي أوجدت الجمهورية اللبنانية المستقلة عام 1943، حين تخلّى المسلمون عن فكرة الوحدة مع سوريا، مقابل تخلّي المسيحيين عن الحماية الفرنسية. هذه المعادلة أصبحت اليوم مختلفة فتمثّلت وجوب تخلّي المواطنين عن طائفيتهم السياسية وليس طوائفهم.

فرضت الأزمات المتلاحقة، إشكالية الحقوق والطائفية السياسية. في دولة المواطنة، لا تفرقة ولا تمييز بين أبناء الوطن الواحد.

إذاً فأيّ حقوقٍ تكون مكتسبة حين تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسيّة؟ أيّ حقوقٍ ينادى بها بإسم التعايش والدين تكون بإسم الانتماء المناطقي حصراً؟ الأديان لا تنادي بالتمييز والتفرقة جميعنا أبناء الله، أيّ ملتقى للحضارات في ظلّ انتهاك واضح للحقوق المدنية والسياسية بإسم التعايش، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإسم الدين، والحقّ في التنمية بإسم الانتماء المناطقي.

فمن ينادي بحقوق طائفة، يتمترس خلف هذا اللباس ليستأثر بالحكم لنفسه. فنحن كلبنانيين ترعرعنا على فكرة غنى لبنان بتنوعه الطائفي، لكن خسارة لبنان الكبرى هي بسياسته الطائفية.

تقوم مصلحة أيّ دولة، على توفير جميع الحقوق لمواطنيها، وبعدها بترك أمر الطائفة للمواطن. أعطي مثالاً على ذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي يكفل حريّة المعتقد، إلاّ

أنّ أهمّ حماية هي حقوق المواطن وتعامل الدولة معهم كمواطنين سواسية. هذه الحقوق التي يشترك فيها المواطنون بمختلف انتمائاتهم الدينية واختلاف انتمائاتهم العرقية والقوميّة. والكتلة الدستورية في فرنسا وأهميتها في المحافظة على الحقوق والحريات، إنّ كان مع إعلان حقوق الإنسان والمواطن، أمّ في مقدمات الدساتير ودستور الجمهورية الخامسة الفرنسية.

لقد كفلت معظم المواثيق والعهود الدولية حقوق الإنسان، منها الدستور اللبناني ومقدّمته. إنّ أهمّ ما يميّز لبنان سلبياً عن باقي الدول، هو تصنيف هذه الحقوق تبعاً للإنتماء الطائفي، وليس على أساس الإنسانية. على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن لأيّ فتاة لبنانية محجّبة، دخول سلك القضاء اللبناني، ذلك فقط لأنّها محجّبة.

أين الحقّ بالمساواة وحريّة المعتقد؟ خصوصاً أنّ كفاءات مهمّة ضمن هذه الفئة من الفتيات تدمَّر بسبب الفكر والمسلك الطائفي، وبطبيعة الحال لا يسمح لهنّ بالدخول بأهمّ سلطة موجودة التي من المفترض أنّ يلجأن إليها للذود عن حقوقهنّ وحرياتهنّ. تجدر الإشارة إلى وجود فتيات تنتمين إلى نفس الطائفة.

خلاصة الأمر، تعتبر الطوائف المؤلّفة للكيان اللبناني أقليات في حال وقوف طائفة بجهة مغايرة للجهة التي تقف فيها باقي الطوائف. والمتابع لمنحى الجبهات السياسية يتبين له وجود شرخ بين الأحزاب السياسية الممثّلة للمسلمين ونفس الأمر بالنسبة للمسيحيين، بل نرى تحالف جبهات عابر للطوائف قائم على المصالح المشتركة لكّل جبهة سياسية، فماذا ننتظر لبناء دولة المواطنة؟

نستنتج من كلّ ذلك أنّه بسبب الطائفية السياسية، أصبح المواطن وحقوقه في جهة، والدولة الطائفية في جهة أخرى، حيث إنّ الحياد تام بين دولة الطوائف والمواطن الفقير. وبسبب المحسوبيات الطائفية، يهاجر شباب لبنان إلى الخارج، علّهم يجدون ما يطمحون إليه. وبسبب التوازن والمكتسبات الطائفية، لا يمكن للشباب أنّ يعيّنا في أدنى وظيفة في سلسلة الفئات الوظيفية في الدولة اللبنانية.

أختم بالقول لابدّ لوعي المواطن اللبناني أنّ يسبق المكتسبات الطائفية نحو المكتسبات الوطنية وبناء دولة المواطنة، بذلك نفصل معيشة المواطنين وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الأزمات السياسية التي لا تغيب عن مجتمعنا السياسي اللبناني.